الحيص: مساجد حولي تنفذ خطة التميز ومعايير وزارة الأوقاف

6

«التعليمية» تحقق في البعثات والتعيينات في الجامعة والتطبيقي

القطار البرلماني ينطلق بـ 4 لجان اليوم

- «التشريعية» تناقش تعديل قانون «مكافحة الفساد».. وتقنين دعم الدولة لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات للجهات الحكومية
- «المالية» تبحث حماية رواتب ومعاشات الكويتيين ومناقشة رسالة وزير المالية بشأن شركة المواشي
- «الحساب الختامي» تناقش ميزانية الهيئة العامة لشؤون القصر للسنة المالية 2017-2018

ربيع سكر

ينطلق القطار البرلماني اليوم باجتماع 4 لجان ، وتناقش لجنة الشؤون التشريعية والقانونية مجموعة من الاقتراحات بقوانين بشأن: تعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية. و تعارض المصالح و قواعد السلوك العام. وتنظيم حق الاطلاع. وتقنين دعم الدولة لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات للجهات الحكومية وموظفيها.

وتناقش تعديل بعض أحكام القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات الغير حكومية. وإنشاء جامعة حكومية في محافظة مبارك الكبير أو الأحمدي. وإنشاء جامعة حكومية بمحافظة الجهراء. وتعديل بعض أحكام القانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية. و إنشاء مركز تنمية المعلم.

وتناقش تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب. والعلاج من الخارج. وتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج. وتعديل بعض أحكام القانون رقم (20) لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء. وتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى توريد وتركيب وإدارة النظام الآلي لقراءة عدادات الكهرباء والماء والدفع المسبق. وسداد فواتير الكهرباء والماء عن المتقاعدين و مستحقي المساعدات الاجتماعية.

وتحقق لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في البعثات والتعيينات في كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي.

وتناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية الهيئة العامة لمكافحة الفساد للسنة المالية 2017–2018. و مناقشة الحساب الختامي للهيئة العامة لمكافحة الفساد عن السنة المالية 2015–2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه. و مناقشة مشروع ميزانية الهيئة العامة لشئون القصر للسنة المالية 2017–2018. و مناقشة الحساب الختامي للهيئة العامة لشئون القصر عن السنة المالية 2015–2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

بحضور ممثلين كل من: وزارة المالية. وديوان المحاسبة. و جهاز المراقبين الماليين. وديوان الخدمة المدنية. والهيئة العامة لمكافحة الفساد. والهيئة العامة لشئون القصر.

وتبحث لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الاقتراح بقانون بشأن حماية رواتب ومعاشات الكويتيين. و مناقشة الرسالة الواردة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بشأن الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية للإتجار في المواشي. و استكمال مناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة.

بحضور : نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية. ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة. وممثلي ديوان الخدمة المدنية. وممثلي الهيئة العامة للاستثمار.

محمد الدلال

خلف دميثير

عدنان عبد الصمد

مبنى مجلس الامة

طالبوا «البيئة البرلمانية» بالتحقيق لمعرفة الأسباب

نواب يستنفرون الحكومة لمواجهة ظاهرة نفوق الأسماك

د.محمد الحويلة

أسامة الشاهين

حمدان العازمي

- عبد الكريم الكندري: نفوق الأسماك وتلوث البحر يتطلبان إعلان الاستنفار
- عمر الطبطبائي: سأوجه أسئلة وإذا استدعى الأمر سأقدم طلب تخصيص ساعة للمناقشة بجلسة مقبلة

ربيع سكر

دعا عدد من النواب الحكومة الى سرعة الاعلان عن حالة الاستنفار في الجهات الحكومية المعنية لمعرفة اسباب ظاهرة نفوق الاسماك في شواطيء الكويت والعمل على حماية مخزون الكويت من الأسماك وسلامة المياه البحرية ، وأكدوا ضرورة تكليف لجنة شؤون البيئة البرلمانية بالتحقيق في الموضوع.

وأكد النائب د. عبدالكريم الكندري أن ظاهرة نفوق الأسماك وحالة التلوث التي تشهدها المياة البحرية الكويتية يستوجب من للحكومة اعلان حالة استنفار للوقوف أولا على أسباب هذه الأزمة وايجاد الحلول لها وكذلك محاسبة المسئولين عنها ومن حاول التقليل من حجم المشكلة واظهارها بأنها حالة عابرة أو أن نفوق الأسماك كان بسبب رميها من الصيادين.

وأوضح الكندري بأنه سيطلب من المجلس تكليف لجنة شئون البيئة التي تم تشكيها في آخر جلسة بالتحقيق مع هيئة البيئة ووزارة الصحة حول أسباب ظاهرة نفوق الأسماك وتلوث المياة البحرية مؤكدا بأن الحكومة وعلى رأسها سمو رئيس الوزراء تتحمل نتائج ماحصل فظاهرة نفوق الأسماك ليست جديدة ويفترض بأن الملايين قد انفقت لمعرفة سببها والحد منها.

وختم الكندري بأن المخزون الطبيعي من الأسماك وسلامة المياة البحرية يفترض أن تكون أولوية حكومية وبرلمانية وكذلك شعبية كونها أحد اهم الثروات الطبيعية التي تمتلكها الكويت بالاضافة إلى أن الموضوع يتصل في الصحة والسلامة العامة مطالبا الجهات الرسمية والأهلية والتطوعية بالتكاتف والتنسيق للتصدي لهذه الأزمة البيئية الخطيرة.

وقال النائب عمر الطبطبائي : ما يحدث للبيئة البحرية والمخزون السمكي في الكويت أمر لا يقبل وبدلا من تعاون الجهات لبحث الخلل وايقافه نجدهم يتبادلون الاتهامات!.

واضاف الطبطبائي: نفوق الاسماك ليس الأول ولا يبدو انه سيكون الاخير في ظل استمرار تخبط الجهات الحكومية في التعامل معه. لن ننتظر كوارث جديدة حتى تكشف لنا ضعف القائمين على البيئة في الكويت.

وتابع : لذلك سيكون لنا موقف في هذا الموضوع خصوصا أن صحة الناس باتت في خطر ناهيك على رزق الناس ايضا والذي يعتمد على صيد الاسماك.

وزاد الطبطبائي : سأوجه حزمة من الأسئلة حول موضوع النفوق واذا تستدعى الأمر سأقدم مع بعض الزملاء طلب تخصيص ساعة لمناقشته في جلسة قادمة للوقوف على الاسباب والتحقق من المتسبب ومحاسبته فلسنا في مجال السكوت على تكرار هذا الامر ومنذ سنوات كثيرة دون محاسبة على التقصير.

من جانبه قال النائب حمدان العازمي: الضرر الناتج عن نفوق الأسماك يمتد إلى قطاعات عديدة ويجب إجراء مسح دوري للبيئة البحرية ووضع خطة طوارئ محكمة.

وقال النائب أسامة الشاهين: أطالب بتكليف لجنة شؤون البيئة البرلمانية بالتحقيق في موضوع نفوق الأسماك لمعرفة المتسبب والمسؤول عن تلك الظاهرة. بدوره قال النائب د. محمد الحويلة: ظاهرة نفوق الأسماك تكررت ويجب تشكيل لجنة من الجهات المعنية واللجان التطوعية والجمعيات المختصة لتوضيح الأسباب.

مطبخ التشريعات «4»

رئيسة مكتب اللجنة ثمنت دعم ومساندة رئيس المجلس والأمانة العامة

الملا: قوانين ذوي الاحتياجات والعمالة المنزلية والمسنين والعمل الأهلي والحضانة والأحداث من أبرز القوانين التي أنجزتها اللجنة الصحية

- جهود كبيرة يبذلها موظفو اللجنة الصحية ويتعاونون مع الموظفين المبتدئين لمساعدتهم في كتابة التقارير
- إنشاء لجنة الأولويات بالمجلس أدى إلى تطوير آلية عمل اللجان.. و«ساهم في التشريع» دعمت إقرار العديد من القوانين
- التعامل المباشر مع الجهات الحكومية يزيد من تطور الموظفين ويصقل خبرتهم ويزيدهم دقة في العمل

أمل الملا

علام الكندري

عبد الحكيم السبتي

عرض - ربيع سكر

أعد موقع مجلس الأمة « الدستور « التابع لقطاع الإعلام والعلاقات العامة وقسم الصحافة البرلمانية بالمجلس عددا من التقارير عن لقاءات مع رؤساء مكاتب اللجان البرلمانية.

و» الوسط « انطلاقا من دورها التثقيفي والتوعوي ، تعيد نشر تلك التقارير على حلقات مساهمة منها في تثقيف القراء برلمانيا وزيادة وعيهم بدور اللجان البرلمانية وطبيعة عملها باعتبارها « مطبخ « المجلس لاعداد التشريعات والقوانين التي يصوت عليها المجلس فضلا عن مناقشة المقترحات والقضايا التي تهم المواطنين والمواطنات.

وفي هذا العدد نستعرض دور لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ، من خلال حديث مع رئيسة مكتب لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل أمل الملا.

أكدت رئيسة مكتب لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل أمل الملا أن قوانين ذوي الاحتياجات الخاصة وإنشاء شركة للعمالة المنزلية والرعاية الاجتماعية للمسنين والعمل في القطاع الأهلي ودور الحضانة الخاصة والعائلية والأحداث تعد من أبرز القوانين التي أنجزتها اللجنة في المجلس السابق والمجالس السابقة.

وأشادت الملا بالجهود الكبيرة التي يبذلها موظفو اللجنة الصحية والتعاون الذي يتم مع الموظفين المبتدئين، بما في ذلك مساعدة الموظفين الجدد وتقديم الاستشارات النوعية في كتابة التقارير وغيرها من متطلبات عمل المكتب.

وكشفت عن أن اللجنة تقوم في الوقت الحالي بتوجيه الدعوات ومتابعتها إلكترونيا وبالفاكس، بعد أن كانت تمر بخطوات كثيرة قد تؤخر وصولها إلى المسؤولين بالسرعة الكافية، مشيرة إلى أن التطور الالكتروني سهل العمل ووفر الوقت والجهد.

ولفتت إلى أن التعامل المباشر مع الجهات الحكومية وغير الحكومية يزيد من تطور الموظفين ويصقل خبرتهم ويزيدهم جهدا ودقة في العمل.

واشارت الى أن لجنة الأولويات البرلمانية ساهمت في تغيير آلية العمل داخل اللجان وتوزيع المهام والحث على سرعة انجاز التقارير إلى المجلس، مبينة أن هذا الأمر رتب العمل وساهم في تسريع وتيرته. وأضافت الملا أن خدمة (ساهم بالتشريع) تتم متابعة مقترحات المواطنين من خلالها إلا أنها أحيلت إلى إدارة الدعم الاستشاري، لافتة إلى أنه تم أخذ مقترحات المواطنين من خلال الخدمة في قوانين الوكالات التجارية والمناقصات العامة وذوي الاحتياجات الخاصة والصيدلة.

وأكدت الملا أن هناك دعما واهتماما كبيرين من رئيس مجلس الأمة الذي يلتقي دائما بشكل مباشر ويستمع إلى الآراء كافة ويهتم بمطالب الموظفين لتطوير ادارة اللجان والعمل.

وأشادت بموافقته في الفصل السابق على تشكيل إدارة الدعم الاستشاري لخدمة العمل وتطويره ورفع جودة التقارير. كما أشادت في هذا الصدد بالدعم الذي تقدمه الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وبخصوص العمل الفني لمكتب اللجنة الصحية أوضحت الملا أنه يتم التحضير للاجتماع وتجهيز قاعة اللجنة وأسماء الضيوف وتصاريح الدخول وأجهزة التسجيل والضيافة، وتسجيل كل ما تناقشه اللجنة وإعداد كشف حضور وغياب لأعضاء اللجنة بعد كل اجتماع وإعداد محضر كامل للاجتماع.

ولفتت الملا إلى أن اللجنة تقوم بعد ذلك بإعداد بيان في نهاية كل اجتماع وإعداد البيان الشهري في نهاية كل شهر متضمنا احصائية بعدد الموضوعات المحالة والمنجزة والمتبقية على جدول الأعمال وعدد الاجتماعات وعدد ساعات العمل فيها. وتعد اللجنة تقريرا نهائيا يشمل الحساب الختامي في نهاية كل دور انعقاد ويتضمن احصائية تشمل عدد المواضيع المحالة والمنجزة والمتبقية وعدد اجتماعات العمل وساعاتها وعدد تقاريرها تقدم للمجلس وتتم مناقشته في الجلسة الختامية للمجلس.

وأوضحت الملا أنه عند مناقشة أي موضوع ليس مدرجا على جدول الأعمال وإذا تم ذلك فإن مكتب اللجنة مهمته تدارك هذا الأمر وتوضيحه، مشيرة إلى أنه إذا تم عرض اقتراح معين تقوم اللجنة بتجميع الآراء المؤيدة والمعارضة وتدرجها ضمن الموضوع.

وأكدت أن آلية عمل اللجان لا تتغير بل تتطور، وانه قبل اجتماع اللجنة توضع خطة عمل مع رئيس اللجنة مشتملة على البنود وقائمة الضيوف وكل ما يتعلق بالموضوع. وقالت إن العمل الفني للجنة يبدأ منذ إحالة الاقتراحات للجنة سواء كان مشروعا او اقتراحا بقانون، ويحدد موعد الاجتماع وتخاطب اللجنة الجهات المعنية وتدرس الآراء وتضعها في جداول مقارنة، لافتة إلى أن المواضيع تدرس حسب الاسبقية في التقديم.

وبخصوص كيفية التعامل مع المشروع الحكومي أوضحت الملا أن له دورة مستندية بداية من الفتوى والتشريع ومن ثم مجلس الوزراء ويأتي لنا بمرسوم إحالة، أما الاقتراح بقانون فيذهب إلى اللجنة التشريعية لتبحث دستوريته وبعدها يحال إلى الرئيس الذي بدوره يرفعه للجنة المختصة.

واضافت : ويقوم مكتب اللجنة بإعداد التقرير متضمنا كل شيء ولا يسقط أي اقتراح لدرجة أنه يتم إدراج أي اقتراح حتى لو أتى بعد شهر من مناقشة الموضوع، كما يتضمن أيضا رأي اللجنة التشريعية، والرأي الذي ابدته كل لجنة في هذا الموضوع.

ولفتت الى أن مكتب اللجنة يرفق بالتقرير أيضا آراء الجهات غير الحكومية كافة التي يتم استدعاؤها بالإضافة إلى آراء المواطنين في خدمة (ساهم بالتشريع).

وبينت ان اللجنة تضع في تقريرها النهائي آراء جميع الجهات ليتم التصويت عليه وإرساله للمجلس مرفق فيه مشروع القانون ومذكرته الايضاحية والجدول المقارن شاملا الاقتراحات كافة.